مفهوم التعددية الثقافية

حنان أبو سكين *

يتخوف الكثيرون من تزايد موجة التبعية الثقافية لأسواق الإنتاج الثقافى الخارجية أو للثقافة الاستهلاكية، وتسارع وتيرة بناء المؤسسات التعليمية والجامعية الأجنبية التى تدرس بلغتها الخاصة وتتحول الحداثة من جديد إلى بنية أجنبية أو غربية. فالمرحلة الراهنة التى نشهدها تتسم فيها العولمة بمميزات أساسية تتعلق بالانفتاح الثقافى المتزايد وتعميق الاندماج فى الثقافة العالمية وساعد على ذلك ثورة المعلومات وشبكة الإنترنت(١). ومن آن لآخرتُطرح قضايا تزايد العداء للمهاجرين، وصعود أحزاب اليمين الدينى التى تتبنى خطابات متطرفة مبنية على العرق والدين وكراهية الأجنبى، والمخاوف من ذوبان الخصوصيات والتمايز كما يحدث فى عدد من الدول الأوروبية كفرنسا وألمانيا والنمسا واليونان والدول الاسكندنافية(٢). فى هذا الإطار، يأتى مفهوم التعددية الثقافية لمعالجة مشكلات المجتمعات المتعددة إثنيًا ولغويًا ودينيًا وتسعى الدراسة للإجابة على عدة تساؤلات وهى: ما المقصود بمفهوم التعددية الثقافية، وما الأطروحات المتناقضة حول المفهوم؟ وما أشكال ممارسة المفهوم وصياغته كسياسات تنتهجها الدولة ؟ وذلك على النحو التالى:

* مدرس ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والخمسون، العدد الأول ، يناير ٢٠١٤.

مفهوم التعددية الثقافية

كانت لنهاية الحرب العالمية الثانية وانحسار المد الاستعمارى وانكساره بالمد الثورى للمجتمعات وظهور القوميات المتعددة أكبر الأثر فى طرح الأفكار الخاصة بالتعددية الثقافية، وجاء مؤتمر التأسيس لليونسكو عام ١٩٤٥ ليضع اللبنات الأولى للتعددية الثقافية. فقد طرحت الأوساط الثقافية والفكرية عدة تساؤلات دارت حول الأسباب الأساسية والعميقة التى أدت لانتشار الفاشية والنازية، وأجمع الحاضرون على أن جوهر المشكلة لا يكمن فى مستوى التقدم العلمى والتكنولوجى وإنما فى الغاية من هذا التقدم وما يفرزه من قيم [٣]. واستخدم مفهوم التعددية الثقافية لأول مرة فى كندا عام ١٩٦٥، باعتباره اقتراب لمعالجة التنوع الثقافى، وفى عام١٩٧١ تم تبنيه رسميًا كسياسة عامة فى كندا، مما شكل أساسًا لتمرير قانون التعددية الثقافية عام ١٩٨٨، كما أعلنت استراليا نفسها رسميًا متعددة الثقافات منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين، لكن المفهوم لم يبرز فى الأدبيات السياسية إلا فى تسعينيات القرن المنصرم[٤]. وشهدت الحقوق الثقافية اهتمامًا خاصًا فى المواثيق الدولية والإقليمية منذ نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحادى والعشرين، واتجه المنظرون فى تقديرها إلى إثبات المضامين المحددة لثقافات الشعوب وتمثل ذلك بشكل أساسى فى اللغة واللهجات المحلية والفولكلور والقيم والتقاليد والأعراف وسائر جوانب التراث الثقافى بجانب المعتقدات والأفكار[٥].

تنبُع أهمية المفهوم من أنه لا توجد أساليب سلوك تنطبق على البشر كافة فى كل مكان وكل زمان، وتعتبر الثقافة الأداة التى يستطيع الإنسان من خلالها أن يتكيف بسرعة مع التغيرات التى تطرأ على البيئة، والثقافة هى التى تمد الأفراد بإطار محدد من القيم الأخلاقية والدينية والاقتصادية والاجتماعية التى تكون بمثابة الموجه للسلوك للتعامل مع البيئة المحيطة[٦]. وتشير التعددية الثقافية إلى عقليات البشر المختلفة وعاداتهم ومعتقداتهم وسلوكهم؛ فبعض المجتمعات يتألف من نسيج ثقافى

واحد وبعضها من نسيج ثقافى متعدّد، سواء كانت الفوارق الثقافية بين الجماعات التى يتكوّن منها المجتمع ثانوية أم أساسية. وبعض المجتمعات أسهمت ظروفها التاريخية فى الحفاظ على هيمنة نسيج ثقافى أحادى، وبعضها قضت ظروف نشأتها التاريخية بأن تكون متعدّدة ثقافياً؛ فتكوّنت من جماعات ثقافية مختلفة كالولايات المتّحدة الأميركية مثلا وبين هذين النموذجين مجتمعات تتفاوت مستويات تعدّدها الثقافى(٧). فالتعددية الثقافية هى التقدير والتفاهم والقبول والاحترام المتبادل للثقافات المختلفة والمشاركة للعمل معاً لبناء مجتمعات موحدة، فهى النظام الأكثر عدلاً بحيث يسمح للناس بأن تعبر بحرية عن حقيقة من هم داخل المجتمع، ونظام أكثر تسامحًا يتكيف بشكل أفضل مع القضايا الاجتماعية(٨).

وتختلف تعريفات التعددية الثقافية، إذ تستخدم الإنثروبولوجيا مفهوم التعددية الثقافية للدلالة على جماعات تختلف أنماط الحياة لدى كل منها اختلافاً شاسعاً عن غيرها. أما العلوم السياسية فتستعمل هذا التعبير للدلالة على جماعات ذات فروقات ومميزات ملحوظة تعيش فى مناطق جغرافية محددة، وتشكل هذه المميزات الملحوظة قاعدة لقوتها السياسية. وفى تعريف علم الاجتماع فهى رغبة بعض الجماعات فى المحافظة على أوجه الشبه فى ما بين أفرادها لاعتقادهم أن الصفات والقيم والمعتقدات المشتركة تشكل مصدر شعور الأفراد بالفخر والثقة بالنفس والصحة العقلية والتماسك(٩). وتهتم التعددية الثقافية بالتنوع فى إطار الوحدة، وتستلزم التمسك الإيجابى بالتنوع بين الجماعات القائم على حق الجماعات الثقافية المختلفة فى الاعتراف والاحترام، وفى هذا الإطار تقر التعددية الثقافية بأهمية المعتقدات والقيم وطرق الحياة فى خلق الإحساس بالقيمة الذاتية للفرد والجماعة على حد سواء، وهكذا تستحق الثقافات المتمايزة أن تتمتع بالحماية والدعم (١٠) مع تجنب الهيمنة أو الانصهار ضمن ثقافة سائدة معينة، وهى تضفى الشرعية على الانتماء الثقافى المختلف وتمنح الاعتراف بالخصائص الثقافية المتمايزة (١١) .

إن أحد الاعتراضات المحورية على نظرية صمويل هنتنجتون حول "الصدام بين الحضارات" أنها تفترض مسبقًا وجود انتماء وحيد وليس انتماءات متعددة بين المجتمعات البشرية ولا تراعى الترابط التفاعلى الثقافى فيما بينها. ونظرياً على الأقل أدى الاعتراف بعالمية حقوق الإنسان إلى إمكانية التفكير فى قيام تبادلات حقيقية على أساس المساواة بين جميع ثقافات العالم [١٢]. وقد اعترفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالتنوع وأصدرت "الاتفاقية الدولية للتنوّع الثقافى" عام٢٠٠٥[١٣] ، ووفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة فالتنوع الثقافى هو "تعدد الأشكال التى تعبر بها الجماعات والمجتمعات عن ثقافتها وأشكال التعبير هذه يتم تناقلها داخل الجماعات والمجتمعات وفيما بينهما". بموجب هذه الاتفاقية "يجوز لأى طرف أن يعتمد، ومع مراعاة الظروف والاحتياجات الخاصة به، تدابير ترمى إلى حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافى داخل أرضيه"[١٤] ووافقت على الاتفاقية ١٤٨ دولة، ولم ترفضها إلا دولتان هما الولايات المتحدة وإسرائيل حيث يخشى المسئولون الأمريكيون أن تُقيد الاتفاقية التجارة الحرة وتدفق الأفكار[١٥].

وجدير بالذكرأن مفهوم التعددية الثقافية لا يُستخدم فقط لوصف تعددية المجتمعات نتيجة لحركات الهجرة واللاجئين والتكوين المتنوع للشعب، ولكنه يشير أيضا إلى المشروع السياسى للتعامل مع مثل هذه التعددية[١٦]. لأن حكم كيان مؤلف من عناصر اجتمعت من مختلف أرجاء العالم بطريقة ديمقراطية يتطلب القدرة على الاستماع إلى وجهات نظر الأقلية والعمل على تكاملها مع التوجه الرئيس للأغلبية، وفى نفس الوقت السماح للأقلية بالإبقاء على بعد ثقافى ذى خصوصية يتضمن اللغة والدين ونماذج ثقافة وهيكل الأسرة وغيرها من المتطلبات الحياتية[١٧]. فكثيراً ما تقتصر المناقشات حول التعددية الثقافية على مسائل الاعتراف الثقافى ولكن إزالة الحواجز أمام الأقليات للمشاركة الكاملة فى المجتمع أمر ضرورى أيضًا. وهذا يعنى أن التعددية ليست فقط اكتساب مهارات اللغة الرسمية من قبل المهاجرين، ولكن

أيضا إزالة الحواجز التى تحول دون المساواة فى المؤسسات الرئيسة للمجتمع[١٨].
وتستند التعددية الثقافية إلى فكرة اقتسام السلطة ما بين الجماعات الثقافية فى مجتمع ما على أساس المساواة والعدالة، والاعتراف رسميًا بكون تلك الجماعات متمايزة ثقافيًا، ومن ثم تطبيق ذلك عملياً من خلال سياسات معينة تميل إلى مساعدة تلك الجماعات والتعزيز من تمايز كل منها ثقافيًا. فالتعددية الثقافية من حيث كونها مفهومًا ونظرية سياسية تتناول المرجعية الفكرية للدولة الأمة بالتعديل أو التغيير بما ينسجم وطبيعة التنوع الثقافى للمجتمع، ويتمثل الهدف من التعددية الثقافية فى تشكيل مجتمع تكون فيه كافة الجماعات العرقية والإثنية قادرة على أن تكون جزءاً لا ينقسم عن المجتمع بصورة متساوية دون الحاجة إلى قيامها بالتخلى عن خصائصها وهوياتها المتمايزة، مما يستوجب ذلك اقتسام النفوذ والسلطة وصناعة القرار على نحومتساوى فى المجتمع المتعدد الثقافات بدلاً من الاستئثار بالسلطة والقرار من جانب جماعة ثقافية بعينها[١٩].

تتعدد مؤشرات مفهوم التعددية الثقافية وصياغته فى شكل سياسات ما بين التأكيد دستوريًا وتشريعيًا على التعددية الثقافية فى المستوى المركزى والمحلى، واعتماد التعددية الثقافية فى المناهج الدراسية، وإدراج التمثيل العرقى فى وسائل الإعلام العامة أو عند الترخيص لوسائل الإعلام، والسماح بالجنسية المزدوجة، وتمويل منظمات المجموعات العرقية لدعم الأنشطة الثقافية، وتمويل التعليم الثنائى اللغة أو التعليم باللغة الأم، والعمل الإيجابى لصالح مجموعات المهاجرين المحرومين، وعلى وجه التحديد التعددية الثقافية هى بناء علاقات مدنية وسياسية جديدة للتغلب على عدم المساواة التى لا تزال مستمرة بعد إلغاء التمييز الرسمى[٢٠].

وفى هذا السياق تختلف أشكال التعددية الثقافية فهى إما أن تكون تعددية داخل دولة تشمل عددًا من الإثنيات والمناطق حسب تاريخها، أو تعددية قائمة إلى جانب أو مع وجود ثقافة راجحة وما قد ينتج عن ذلك من مشاكل ذات الارتباط

بالأقليات الثقافية، أو تعددية ثقافية مفروضة نتيجة لظروف سياسية خاصة: هجرة جماعية مثلاً، أو تعددية ثقافية نتيجة لأوضاع سياسية معينة: لاجئون سياسيون مثلا، أو تعددية ثقافية ناتجة عن متطلبات اقتصادية مثل حالة اليد العاملة المهاجرة من أجل كسب لقمة العيش بدولة أخرى، أو تعددية ثقافية نتيجة لاختيار شخصى سياحة مثلا أو استقرار فى مناطق جديدة، أو تعددية ثقافية فى وطن أصلى مع وجود أقلية قوية جدًا، مثل ما هو الأمر بالنسبة للإسلام بفرنسا، حيث أصبح بمثابة الدين الثانى بهذا البلد[٢١].

مازالت التعددية الثقافية السبيل الوحيد للتعامل مع المجتمعات المتنوعة المعاصرة[٢٢] فالتطور العلمى والثقافى للبشرية هو نتاج العقل الإنسانى كله ومحصلة لتفاعل ثقافات وحضارات عديدة ولا يعد حكرًا على ثقافة أو حضارة بعينها والاختلافات القائمة بين الجماعات الإنسانية تعود إلى ظروف تاريخية وجغرافية واجتماعية وليس على أسس تمييز عنصرى[٢٣]. وتحقق التعددية الثقافية البقاء والحفاظ على خصوصيات الثقافات المهمشة، وتضفى عليها الشرعية التى تكون قد فقدتها فى آتون مجتمعات الهيمنة الثقافية، وحساباتها المعقدة فى ظل العولمة[٢٤] فهى تعمل على إنشاء علاقات عامة عادلة تتمتع بالاحترام بين الأقليات.

وللاقتراب من المفهوم وتجلياته فى الواقع تلقى الدراسة الضوء على أمثلة التعددية الثقافية ومنها لبنان الذى يتكون من فسيفساء تسعة عشر ديانة وثقافة، وهو مثال نموذجى للمجتمع المتعدد الثقافات[٢٥]، وسياسة دمج الأجانب من مسلمين وعرب بخاصة فى المجتمع الفرنسى، والسكان الناطقين بالفرنسية لإقليم كيبك بكندا، والقومية الاسكتلندية والويلزية فى المملكة المتحدة، وإقليم الباسك فى إسبانيا، وكورسيكا بفرنسا، والفلاندرز ببلجيكا[٢٦]، وما حدث فى جنوب أفريقيا بعد أول انتخابات ديمقراطية فى عام ١٩٩٤حيث كانت جميع المدارس مفتوحة لجميع الأطفال. أدت هذه العملية إلى تدفق المتعلمين السود من المدارس التى تقع فى

المناطق السكنية للسود إلى داخل المناطق السكنية للبيض. فظهرت الأجناس والثقافات المتعددة فى المدارس، وهى ظاهرة لم يكن المعلمون مدربين عليها لأنهم عملوا فى مؤسسات الفصل العنصرى، فقامت السلطات المسئولة عن التعليم بتطوير المبادرات الرامية إلى تمكين المعلمين البيض بمعرفة الثقافات الأخرى ومهارات التدريس للمتعلمين السود[٢٧].

إن ظاهرة الهجرة والمهاجرين سبب أساسى فى ظهور مفهوم التعددية الثقافية فى الغرب، وهى مثار جدال واسع قانونى وثقافى، ولا سيَّما أن هذه المجتمعات ديمقراطية[٢٨]، وعلى سبيل المثال قضية ذبح الحيوانات تحتاج إلى تحقيق التوازن بين منع القسوة على الحيوانات والحرية الدينية ومن منظور أوسع ينبغى التفكير الإبداعى حول كيف يمكن التقليل من معاناة الحيوانات مع مراعاة القيم الدينية التى هى أساس مجتمع تعددى ومتسامح[٢٩]. وليس هناك شكل واحد من مفهوم التعددية الثقافية فى أوروبا، فكل بلد أوروبى له شكل خاص من التعددية، ويصب كل شكل فى وعاء التعددية الأوروبية ذات الملامح العامة والأشكال المختلفة والألوان المتنوعة. كما أن سعى كل بلد أوروبى لإدماج الوافدين يختلف من بلد أوروبى لآخر. ففى الوقت الذى تركز فيه ألمانيا حاليًا على ضرورة إتقان المهاجرين للغتها وضرورة تعلمها كمظهر من مظاهر الاندماج والقبول فى المجتمع الألمانى، تركز بريطانيا على قيم الديمقراطية والحرية، وتسعى فرنسا دائما إلى تأكيد مفهوم العلمانية وتثبيته فى الأذهان[٣٠]، وعلى مستوى الاتحاد الأوربى مثلاً تُعد الهوية الأوربية جزءًا مكملاً للهوية الوطنية ولا تلغيها فقد جاء فى ميثاق الحقوق الأساسية "أن الاتحاد الأوربى يسهم فى الحفاظ على تطوير القيم المشتركة، ويحترم التنوع للثقافات والعادات لشعوب أوربا وسلطاتها العامة الوطنية على المستويات الوطنية والمحلية والإقليمية"[٣١]. وتم الانتقال من الثنائية الثقافية الإنجليزية والفرنسية إلى التعددية الثقافية، ومن الاستيعاب لثقافة الأقليات إلى التكامل[٣٢].

تنبثق إشكاليات تطبيق مفهوم التعددية الثقافية فى الواقع من عدة تساؤلات تجول فى فكر المنظرين منها: كيف يمكن أن نقترب قدر الإمكان من الثقافة الأخرى دون أن نفقد هويتنا الخاصة؟ هل مفهوم التعددية الثقافية صالح، أم أنه يقوم على افتراضات مثالية لا تصمد ببساطة فى العالم الحقيقى؟ هل يمكن للدولة الديمقراطية الليبرالية أن تعطى لأقلية ما حقها بأن تقمع الفرد داخلها باعتبار فكرة الفردانية تضاد خصوصيات هذه الأقلية؟ وهل يؤدى التدخل لمصلحة الفرد – إذا حدث– إلى تفكك الجماعة فى نهاية المطاف وذوبانها فى الغالبية السياسية/الثقافية؟

ومما سبق يتبين إن التحدى الذى يواجهه كل مجتمع متعدد الثقافات هو التوفيق بين الاعتراف بالخصائص الثقافية وحمايتها واحترامها من جهة وبين تأكيد القيم المشتركة والناشئة عن التفاعل الثقافى(٣٣). وغالباً ما كانت الإشكالية الكبرى فى مسألة التعددية الثقافية تأتى من جانب علاقتها بالدولة، من خلال تقييم حدود تدخلات الدولة داخل الأقلية الإثنية أو القومية، أو من خلال مقدار الحقوق التى تُعطى للأقلية كجماعة لا على أسس فردية، وعلاقة الغالبية بالأقليات من خلال تمثيل كل منهم فى الدولة، ومقدار حضور الخصائص الثقافية للمجموعات الثقافية فى الهوية الوطنية والجهاز الإدارى الحكومى(٣٤). والمخاوف التى يثيرها مفهوم التعددية الثقافية هى أن المغالاة قد تؤدى لانغلاق الأقليات مما يجعلها ترفض أى شكل من أشكال الوحدة بدعوى أنه مفروض من أغلبية أو نظام استبدادى، بما فيها وحدة وطنية متوافق عليها فى مجتمع تعددى، وكذلك ترفض المواطنة كهوية جامعة، ولا تقبل أى معيار للحكم على الثقافات الخاصة من خارج هذه الثقافات، وتصبح الخصوصية الثقافية معيار نفسها، وكأن الثقافات جزر منعزلة(٣٥). إن تقدير واحترام التعددية الثقافية للجماعة وثقافتها قد يبلغ حدّا تصبح فيه قرينة المحافظة الثقافية حيث تكون قيم الجماعة وعاداتها ومعتقداتها ثابتة ضد محاولات التغيير والتعديل، ومصانة ضد النقد الذى قد يطولها. ويتم اختزال الأفراد فى كونهم أعضاء، وأعضاء

فقط، فى جماعة من الجماعات وعندئذٍ لا نكون أمام تنوع ثقافى بقدر ما نكون أمام تعدد للثقافات الأحادية حيث كل ثقافة تعيش فى مدارها الخاص وضمن حدودها – الرمزية والجغرافية– التى تؤمّن لها العزلة عن الآخرين وعدم التَّفاعل معهم[٣٦]. قد يكون مقصد التعددية الثقافية تشجيع الناس على تبادل عاداتهم، ولكن على افتراض أن كل مجموعة لديها قناعاتها فهذا يؤدى لتجاهل عمليات التكيف الثقافى، والاختلاط، والقواسم الثقافية المشتركة، وبالتالى يحتمل أن يعزز التحامل والنمطية، و الاستقطاب فى العلاقات العرقية[٣٧].

يرى المدافعون عن مفهوم التعددية الثقافية أن غالبية الدول الديمقراطية مجتمعاتها تعددية والمشاركة الديمقراطية الكاملة تقتضى ترجمة هذه التعددية فى قوانين الدولة ونظمها ومؤسساتها العامة والخاصة، بينما يرفض كثير من المدافعين عن الدولة الديمقراطية الليبرالية ذلك ويعتبرونه إقحامًا للمجال الخاص فى المجال العام، وتقويض للدولة التى على المواطنين الجدد أن يندمجوا فيها، ويرفضون المطالبة بتعديل القوانين، وتغيير مناهج التعليم بإدخال مواد من التاريخ والثقافات الأخرى، وتغيير رواية التاريخ لوقائع معينة مثل الفتوحات الإسلامية[٣٨]. بينما يرى المؤيدون للتعددية أنها تعطى المرء القدرة المرغوب فيها بأن يرى العالم بمنظور مختلف[٣٩].

ويتضمن مفهوم التعددية الثقافية تحديًا دقيقًا وهو بناء مجتمع مكون من جنسيات مختلفة ذات تقاليد ومعتقدات مختلفة، وفى الوقت ذاته الحفاظ على تلك الاختلافات والاحتفال بها[٤٠]، لقد جعلت الدول الأوروبية المختلفة مسألة "الدمج الثقافى" أو"الذوبان الثقافى" شرطاً مسبقاً للاعتراف بمواطنة الجماعات المهاجرة إليها من مستعمراتها السابقة. لذا يرى عدد كبير من السوسيولوجيين الأوروبيين أن سياسة التعدّد الثقافى فى أوروبا لم تتحوّل إلى واقع قائم بل بقيت صورة شكلية، بسبب الهيمنة المركزية للثقافة الأوروبية[٤١]. فإشكالية تصفية الاستعمار الثقافى لا تزال

تتبدى على عدة أصعدة، إذ تتجلى على المستوى السياسى فى التوتر شمال–جنوب؛ توتر نجده أيضا داخل الدول بين الأغنياء والفقراء. ومن جهة أخرى، وجزء كبير من الدول المتقدمة لا يريد أن يعترف بالحق الفعلى لدول الجنوب فى تعدديتها على النحو الذى تريده[٤٢]. على الرغم من أن تشكيل الجاليات المهاجرة والعرقية ليست ظاهرة جديدة فى المجتمعات الحديثة، إلا أن المخاوف بشأن تأثير هذه الهجرة على التماسك الاجتماعى زادت بشكل كبير حيث تعكس درجة من الانفصال عن التيار الرئيس للمجتمع، وُينظر– صوابًا أو خطأً– أنها ترمز إلى الرغبة فى البقاء منفصلة، ومن ثم أُنتقد مفهوم التعددية الثقافية على أساس أنه يُشجع تشكيل الطوائف العرقية[٤٣]. وثمة إشكالية أخرى مفادها أن حماية الثقافة غير الغربية بموجب التعددية الثقافية ينطوى على تجاهل لحقوق المرأة فى الثقافات الأبوية والقمعية، ليس من الممكن محاربة التمييز وعدم المساواة بأنواع أخرى من التمييز المضاد[٤٤]، وفى ذات الوقت يستخدم الكثير من السياسيين قضية المهاجرين لتحقيق مكاسب سياسية وجذب أكبر عدد من المؤيدين خاصة فى ظل انخفاض الأداء الاقتصادى حتى لو ترتب على ذلك إثارة العداء العنصرى[٤٥]. وعلى سبيل المثال رغم أن هولندا تمارس سياسة مرجعيتها مفهوم التعددية الثقافية ومنحت نفوذًا خاصًا لزعماء الأقلية، وشيدت مدارس منفصلة تمولها الدولة للأقليات، وتمول مشاريع الإسكان المنظمة لاستيعاب ممارساتهم الدينية، وتكرس مساحة كبيرة من وسائل الإعلام لبث ما يتعلق بحقوق الأقلية إلا أن وسائل الإعلام تلعب دورًا سلبيًا فى طرح قضايا المسلمين وممارساتهم بما يضر بالتعددية الثقافية[٤٦]. كما أن التكلفة المادية المرتفعة لتنفيذ سياسات قائمة على مفهوم التعددية الثقافية مثل التمويل للمهرجانات الثقافية والعرقية، وبرامج الدراسات العرقية، وتدريس اللغة فى المدارس، وتغيير ما تنشره وسائل الإعلام حول الصور النمطية العرقية[٤٧] تعرقل تنفيذ سياسات التعددية.

يرتبط مفهوم التعددية الثقافية بالمبادئ الأساسية للنظرية السياسية الغربية، مثل الحرية الفردية والديمقراطية والمواطنة والسيادة الوطنية وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، وهم ما لم يتم إنجازه فى كثيرمن بلداننا العربية حتى الآن(٤٨)، وعلى الدول العربية أولاً تفعيل مبدأ التسامح؛ فقد طرح فى الغرب منذ أكثر من ثلاثة قرون، وكان قضية دينية قبل أن يصبح اليوم قضية تعددية ثقافية. وما كان لهذا الانتقال أن يحصل فى الغرب دون حسم علاقة الدين بالدولة بالفصل بين الدين والممارسة السياسية، وأن تصبح المواطنة هوية جامعة عابرة للهويات الدينية. أما فى بلداننا فقضية التسامح مطروحة كاملة، فالدولة الحديثة لم تقم بعدُ، فالتسامح الدينى الذى أصبح متجاوزاً فى الغرب ما زال مطلوباً ولا سيما مع صعود تيارات متشددة إلى المجال العام(٤٩). ويتمثل الحاجز الأكبر أمام إرساء دعائم مفهوم التعددية فى العنف بجميع أنواعه مثل النزاعات المسلحة أو الإرهاب، والاستغلال الإيديولوجى والسياسى للظلم الذى تتعرض له المجتمعات التى يسود بها الفقر والجهل وغياب الديمقراطية وسيادة التجبر وعدم احترام دولة الحق والقانون(٥٠). ولا يمكن حل القضايا الاقتصادية والسياسية مثلا البطالة والفقر والتهميش فقط عن طريق الاحترام للاختلافات الثقافية(٥١).

إن أبرز تحديات الإثنية يبدو فى صعود سياسات وخطابات الهوية المعبرة عنها، لاسيما فى ظل الحركة الإسلامية السياسية، الإخوان، والسلفيين، والقاعدة، والسلفية الجهادية– التى تحاول أسلمة الدولة والمجتمع، دونما اعتراف بواقع التعدد الإثنى ودلالاته الرمزية والثقافية، فحركات الإسلام السياسى تحاول إعادة بناء الهوية على أساس الهيمنة الرمزية لهوية إسلامية تبدو فى بعض أطروحاتها عابرة للإثنيات، والتعديات، والأمكنة، والأزمنة، ويُراد فرضها على واقع موضوعى، وتاريخى، وتعددى إثنى يبدو مغايرًا (٥٢) .

وباتت الانقسامات الأولية حاكمة للتفاعلات السياسية، مثلاً فى سوريا أدت الحرب الأهلية إلى تفكك المجتمع تحت وطأة الصراع بين الأقلية العلوية الحاكمة والجيش السورى الحر الممثل للفصائل السنية، والأكراد الذين نجحوا فى السيطرة على مناطق تمركزهم بعد انسحاب قوات النظام السورى، وفى لبنان ألقت الأزمة السورية بظلالها وتعثر تشكيل الحكومة بسبب الموازين الطائفية وتم التمديد لمجلس النواب دون إجراء انتخابات[٥٣]، فى حين تسيطر الانقسامات الجهوية على الصراع السياسى فى اليمن فى ظل المطالب الانفصالية لفصائل الحراك الجنوبى والحوثيين فى صعدة، والانقسامات القبلية بين مؤيدى على عبدالله صالح والداعمين لمحسن الأحمر[٥٤]. وفى السودان المتعدد الأعراق بعد سنوات من الحرب الأهلية انفصل جنوب السودان وفقد السودان ثلث أراضيه وثلاثة أرباع ثروته النفطية، وبالرغم من ذلك لم يكسب السودان السلام أو يحقق الاستقرار أو يتحول إلى التنمية أو الديمقراطية، حيث انتشرت الحرب الأهلية واشتعلت فى بقاع عدة من شمال السودان، وزادت الضائقة الاقتصادية وعم الفساد وارتدت العملية السياسية إلى الارتباط بالعرق والجهة والقبيلة[٥٥]، علاوة على ذلك تعد أزمة المواطنة عقبة كئود أمام مفهوم التعددية الثقافية، فالمواطنة هى مصدر الحقوق ومناط الواجبات بالنسبة لكل من يحمل جنسية الدولة دون تمييز عرقى أو طائفى أو دينى أو جنسى أو طبقى[٥٦]. وأهم مبادئ المواطنة هى التسامح وقبول الآخر وتكافؤ الفرص وعدم التمييز والتعددية وإدارة التنوع[٥٧].

إجمالا يمكن القول أن مفهوم التعددية الثقافية يقدم حلولاً لمشكلات المجتمعات المتعددة وأن الآلية القانونية الحقوقية كفيلة بإزالة الفوارق بين الجماعات الثقافية المختلفة داخل الوطن الواحد، بجعل الثقافة مجالاً للممارسة الفردية الخاصة والمواطنة مجالاً للممارسة العامة حين يصبح الجميع مواطنين متساوين فى الحقوق والواجبات، ويحصل المواطن على حقوق المواطنة بشكل متكامل فى أبعادها السياسية

والاجتماعية والاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أن النظام الدولى بكامله فى حاجة إلى عملية إعادة تركيب حتى يستعيد مصداقية مفقودة بسبب هيمنة القوى الكبرى من خلال إدماج جميع الثقافات الإنسانية المتنوعة والفئات البشرية فى العملية السياسية، وكذلك عن طريق ردم الهوة الموجودة بين النظرية والممارسة فى الثقافة السياسية والسياسة الثقافية على حد سواء، عن طريق التخفيف من حدّة الخلافات، عبر شبكة تواصلية ترتكز على أخلاقيات التواصل بتقديم الحجج والمبررات التى تحظى بقبول واسع فى إطار العقل العام. فضلاً عن ضرورة الاهتمام بالتعليم وأن يشمل أنشطة تشاركية ثقافية وفنية، فالفنون وأشكال الإبداع تشهد بصورة خاصة على عمق العلاقات بين الثقافات ومرونتها والإثراء المتبادل، والترويج للتعددية الثقافية[٥٨].

المراجع

١- عبد الصادق حسن، استخدام الشباب الجامعى لموقع الفيس بوك وعلاقته بالهوية الثقافية فى ضوء تداعيات العولمة، ورقة مقدمة إلى مؤتمر العلوم الإنسانية والعولمة، الإسماعيلية، جامعة قناة السويس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مايو ٢٠١١، ص ص ٧٩- ٨٠ .

٢- رضا شنوف، احتجاجات وتفجيرات وزرع للكراهية ضد الأجانب،١٤ نوفمبر ٢٠١١.
http://www.djazairess.com/elkhabar/271001

٣ - حسن نافعة، اليونسكو وقضايا التعددية الثقافية والحضارية، السياسة الدولية، العدد ١٢٧، يناير١٩٩٧، ص ١٦.

٤- أندرو هيود، مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية، ترجمة محمد صفار، القاهرة، المركز القومى للترجمة ، ط١ ، ٢٠١٢ ، ص ٣٧٧.

٥- محمد عبد المعبود، حقوق الإنسان اللغوية بين المحلية والعالمية دراسة فى الانثروبولوجيا الثقافية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر العلوم الإنسانية والعولمة، الإسماعيلية، جامعة قناة السويس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مايو ٢٠١١، ص ٢٤٩.

٦- فيصل صالح السليمانى، التعددية الثقافية والعلاقة بين الطبيب والمريض دراسة أنثروبولوجية لفريقين طبيين متنوعى الثقافة بمستشفيات الطائف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٩٨، ص ١٢٧.

٧- التعددية الثقافية في مهب السياسة، مؤسسة الفكر العربى،العدد ٨٧، ٧ /٩/ ٢٠١١.
http://www.tfpb.org/?page=view&id=332

٨- التعددية الثقافية، ١٨ سبتمبر ٢٠١٣
http://www.ulcm.org/ar

٩- صابر عبد الباقى، المواطنة فى إطار التعددية الثقافية
http://kenanaonline.com/drsaber

١٠- أندرو هيود ، مرجع سابق، ص ٣٧٧ .

١١- إليزابيتا غاليوتي، التعددية الثقافية، ٢٣ مايو ٢٠١٠ .
http://www.resetdoc.org

١٢- الاستثمار فى التنوع الثقافى والحوار بين الثقافات، باريس، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، بدون تاريخ نشر ، ص ١٢.

١٣- التعددية الثقافية في مهب السياسة، مرجع سابق .
http://www.tfpb.org/?page=view&id=332

١٤- Convention on the Protection and Promotion of the Diversity of Cultural Expressions, Paris, The General Conference of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, October, 2005, pp. 5-7.

١٥- اليونسكو تقر اتفاقية التنوع الثقافي رغم معارضة أمريكا، ٢١ سبتمبر ٢٠١٣.
http://www.annabaa.org/nbanews/51/163.htm

١٦- Weller, Paul, the End of Multiculturalism? A Riposte, paper presented to Workshop Proceedings: Debating Multiculturalism 1, London, The Dialogue Society, 2012, p. 22.

١٧- فيصل صالح السليمانى، مرجع سابق، ص١٣١.

١٨- Reitz, Jeffrey G., Multiculturalism and Social Cohesion Potentials - and Challenges of Diversity, New York, Library of Congress, 2009, p.5.

١٩- وليد خالد أحمد، اشكالية التعددية الثقافية فى الفكر السياسى المعاصر، ٢٧ مارس ٢٠١٣.
http://www.kitabat.com/ar/page/27/03/2013/.html

٢٠- Kymlicka, Will, Multiculturism: Success, Failure, and the Future, Migration Policy Institute, Washington, DC, February 2012, p.8.

٢١- غاستون ميالاري، التعددية الثقافية والتربية فى القرن الحادى والعشرين، ترجمة: محمد بن الشيخ، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٣.

http://www.fikrwanakd.aljabriabed.net/n12_10benchekh.htm

٢٢- التعددية الثقافية، الاتحاد، ١٥ سبتمبر ٢٠١٣.

http://www.alittihad.ae

٢٣- فيصل صالح السليمانى، مرجع سابق، ص ١٢٩.

٢٤- جمال ناجى، التعددية الثقافية تعبير عن التعايش المشترك بين الثقافات، جريدة المستقبل، ١١ فبراير ٢٠١٣.

٢٥- جو حمورة، مقارنة بين المنطلقات النظرية لطرحين للبنان: النظام العلماني والنظام الفدرالي، ٨ يناير ٢٠١٢.

http://nakedbana2.wordpress.com

٢٦- على أومليل، من التسامح إلى التعددية الثقافية، جريدة اللواء، ١٦ مايو ٢٠١٣.

٢٧- Alexander,Gregory," Revisiting School Integration in Multicultural Contexts in the Northern Cape Province of South Africa", Social and Behavioral Sciences,No.47, 2012, p.1933.

٢٨- علي أومليل، مرجع سابق.

٢٩- Rabello, Alfredo Mordechai & Lerner, Pablo, The Prohibition of Ritual Slaughtering (Kosher Shechita and Halal) and Freedom of Religion of Minorities, Journal of Law and Religion, Vol. 22, No. 1, 2007, p. 60.

٣٠- محمد أمين الميدانى، فشل التعددية الثقافية في أوروبا، مركز آفاق للدراسات والبحوث، ٨ إبريل ٢٠١١.

http://aafaqcenter.com/index.php.post/594.

٣١- حسين طلال مقلد، الهوية فوق الوطنية الأوربية نموذجاً، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٢، خريف ٢٠١١، ص ١٢.

٣٢- Lützeler, Paul Michael, Multiculturalism in Contemporary German Literature, World Literature Today, Vol. 69, No. 3, Summer, 1995,pp. 454-456.

٣٣- الاستثمار فى التنوع الثقافى والحوار بين الثقافات، مرجع سابق، ص ١٢.

٣٤- بدر الراشد، الدولة والتعددية الثقافية، جريدة الحياة، ٨ يونيو ٢٠١٣.

٣٥- على أومليل، مرجع سابق.

٣٦- نادر كاظم، التعددية الثقافية أم المحافظة الثقافية، ١١ نوفمبر ٢٠٠٨.
http://www.alwasatnews.com/2258/news/read/23395/1.html

٣٧- Kymlicka, Will, Op.cit,p. 4.

٣٨- على أومليل، مرجع سابق.

٣٩- Lützeler, Paul Michael, op.cit.

٤٠- تحديات التعددية الثقافية، ٢٤ أغسطس ٢٠٠٥.
http://dialogue-yemen.org/arb/?p=2647

٤١- التعددية الثقافية فى مهب السياسة، مرجع سابق.
http://www.tfpb.org/?page=view&id=332

٤٢- العنف حاجز كبير أمام التعددية الثقافية، ١٨ سبتمبر ٢٠٠٨.
http://www.maghress.com/almassae/14211

٤٣- Reitz, Jeffrey G., Op.cit, p.8.

٤٤- إليزابيتا غاليوتى، مرجع سابق.
http://www.resetdoc.org

٤٥- Mukherjee, Bharati, Beyond Multiculturism : Surviving the Nineties, Journal of Modern Literature, Vol. 20, No. 1, summer, 1996, p.33.

٤٦- Sniderman, Paul M. and Louk Hagendoorn (eds), When Ways of Life collide: Multiculturalism and its Discontents in the Netherlands, Princeton University Press, 2007, pp. 10-12.

٤٧ - Reitz, Jeffrey G., Op.cit, p.13.

٤٨- Kymlicka, Will, Political Theory and Australian Multiculturalism, Migration & Integration, No, 10, 2009, p. 478.

٤٩- على أومليل، مرجع سابق.

٥٠- العنف حاجز كبير أمام التعددية الثقافية، مرجع سابق.
http://www.maghress.com/almassae/14211

٥١- Kymlicka, Will, Op.cit, p. 4.

٥٢- نبيل عبد الفتاح، أزمات الاندماج القومى ونزاعات الهويات بعد الثورات العربية، السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، العدد ١٩٣، يوليو ٢٠١٣، ص ١٣.

٥٣- ذو الفقار ضاهر، التمديد لمجلس النواب فى لبنان، ٢٨ مايو ٢٠١٣.
http://www.almanar.com.lb/adetails.php?eid=499509&frid=21&cid=21&fromval=1&seccatid=19

٥٤- محمد عبد الله يونس، استحقاقات المراحل الانتقالية في دول الثورات العربية، المركز الإقليمى للدراسات الاستراتيجية، ٢٤ فبراير ٢٠١٣.

http://rcssmideast.org

٥٥- هانى رسلان، الانتفاضة الشعبية في السودان نظام البشير يصل إلي خط النهاية، الأهرام، ٥ أكتوبر ٢٠١٣.

٥٦- مصباح الشيبانى، الثورة العربية الراهنة وتحديات البناء الديمقراطى، شؤون عربية، العدد ١٤٧، ريف ٢٠١١، ص ١٥٦.

٥٧- عمّار على حسن، دور الإعلام فى دعم المواطَنة، ١١ إبريل ٢٠١٣.

http://www.alawan.org

٥٨- الاستثمار فى التنوع الثقافى والحوار بين الثقافات، باريس، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، بدون تاريخ نشر، ص ١٣.